

القطاع الزراعي

نظرة عامة

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية الهامة في معظم الدول العربية من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ولما يوفره من فرص عمل، إذ يستوعب القطاع الزراعي نحو ربع حجم القوى العاملة الإجمالية، مما يجعله مصدراً رئيسياً لدخل حوالي 40 في المائة من السكان، إلى جانب تلبيةه للحاجات الاستهلاكية الغذائية وإسهامه في تنشيط الصناعات التحويلية من خلال تزويدها بمدخلات الإنتاج. وقد ساهمت التطورات الاقتصادية الحديثة في زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي في الدول العربية ومن أهمها ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية، وارتفاع قيمة العجز الغذائي العربي. وقد بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حوالي 5.4 في المائة في عام 2008، في حين ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي إلى حوالي 319 دولاراً.

وتتحكم الظروف المناخية والبيئية ونوعية الموارد الزراعية بأداء القطاع الزراعي في الدول العربية. وتمثل محدودية الموارد المائية أهم العوامل التي تحد من التنمية الزراعية العربية، حيث شكلت مساحة الأراضي المستغلة للإنتاج الزراعي في عام 2007 حوالي ثلث مساحة الأراضي القابلة للزراعة. وقد سجل الإنتاج النباتي والحيواني نمواً بنسبة 5.5 في المائة و2 في المائة على التوالي في عام 2008. ويرجع هذا التحسن في الأداء إلى الظروف المناخية المواتية وإلى سياسات الإصلاح التي طبقتها بعض الدول العربية مثل سورية ومصر والمغرب وتونس في مجال تحرير الأسعار وإزالة الرقابة والتدخل الحكومي، مما شجع القطاع الخاص على زيادة الاستثمار في هذا القطاع، إلى جانب التوسع في استخدام التقنية الحديثة.

تراجعت نسبة العاملين في قطاع الزراعة إلى 25.4 في المائة من العمالة الكلية العربية في عام 2007. وتعتبر ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن في مقدمة الصعوبات التي تواجه القطاع الزراعي في الدول العربية. وقد بلغ نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الدول العربية حوالي 3,602 دولاراً في عام 2008، وتتسم العمالة الزراعية بتدني مستوى الأجور بالمقارنة مع النشاطات الاقتصادية الأخرى.

وفي مجال تجارة المنتجات الزراعية، فقد ارتفعت قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي للدول العربية من حوالي 30 مليار دولار في عام 2006 إلى حوالي 37 مليار دولار في عام 2007، أي بزيادة نسبتها 23 في المائة. واستمر

العجز الغذائي العربي في بعض السلع الغذائية الرئيسية حيث بلغ حوالي 23.8 مليار دولار عام 2007. كما أن نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي لعدد من السلع الغذائية الرئيسية ما زالت متدنية، وفي مقدمتها السكر والزيت والحبوب.

النتاج الزراعي العربي

ارتفع الناتج الزراعي العربي بالأسعار الجارية إلى 103.4 مليار دولار في عام 2008، مسجلاً نمواً بنسبة 14.2 في المائة مقارنة بمعدل نمو سنوي بلغت نسبته 7.9 في المائة خلال الفترة 2000-2008، الملحق (1/3) والجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
النتاج الزراعي بالأسعار الجارية في الدول العربية
2000 و2006-2008

معدل النمو (%)	معدل النمو السنوي (%)	2008	2007	2006	2000	
2008-2007	2008-2000					
14.2	7.9	103.4	90.5	81.2	56.4	الناتج الزراعي (مليار دولار)
		5.4	6.0	6.2	8.3	نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
		319	286	263	210	نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)

المصدر: الملحق (1/3).

ويرجع هذا النمو في الناتج الزراعي في عام 2008 إلى الظروف المناخية المواتية في عدد من الدول العربية الزراعية وفي مقدمتها سورية والمغرب ومصر والجزائر والسودان إلى جانب سياسات الإصلاح التي طبقتها هذه الدول في مجال تحرير الأسعار وإزالة الرقابة والتدخل الحكومي، مما شجع القطاع الخاص على زيادة الاستثمار من خلال إقامة المشاريع الزراعية الحديثة التي تدار بأساليب متقدمة.

حققت جميع الدول العربية نمواً في ناتجها الزراعي في عام 2008، فعلى صعيد الدول ذات الموارد الزراعية الكبيرة، فقد نما الناتج الزراعي في سورية بنسبة 27.9 في المائة، وفي المغرب بنسبة 22.5 في المائة، وفي مصر بنسبة 17.3 في المائة وفي الجزائر بنسبة 10.8 في المائة وفي السودان بنسبة 9.5 في المائة، في حين نما الناتج الزراعي في السعودية بنسبة 2.2 في المائة. وقد شكل الناتج الزراعي لهذه الدول الست مجتمعة 80 في المائة من الناتج الزراعي العربي في عام 2008.

وعلى الرغم من النمو الجيد في الناتج الزراعي إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية مجتمعة تراجعت من 6 في المائة في عام 2007 إلى 5.4 في المائة في عام 2008، وذلك نتيجة للنمو الكبير في قطاع الصناعة

الاستخراجية وزيادة حصته في الناتج المحلي الإجمالي. وتتفاوت الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير في الدول العربية، إذ تكون مرتفعة في الدول العربية ذات الموارد الزراعية الجيدة. فقد بلغت هذه النسبة في السودان 29.3 في المائة في عام 2008، وفي سورية 20.4 في المائة وتراوح بين 13.1 في المائة و7.8 في المائة في كل من المغرب ومصر وموريتانيا واليمن وتونس ولبنان.

وعلى صعيد نصيب الفرد من الناتج الزراعي، فقد ارتفع المتوسط بنسبة 11.6 في المائة في عام 2008 ليلبغ 319 دولار. وقد تفاوت متوسط نصيب الفرد في الناتج الزراعي في الدول العربية فرادى في عام 2008، حيث تراوح بين 441 دولار و735 دولار في كل من السعودية والسودان وسورية ولبنان والإمارات، وبين 146 دولار و384 دولار في كل من العراق وعمان وليبيا ومصر والجزائر والمغرب وتونس، في حين جاء 126 دولاراً أو أقل في الدول العربية ذات الإمكانيات الزراعية المحدودة وهي موريتانيا واليمن والأردن والكويت والبحرين وقطر وجيبوتي.

الموارد الزراعية في الدول العربية

الأراضي الزراعية

بلغت مساحة الأراضي المستغلة في الإنتاج الزراعي في الدول العربية حوالي 70.8 مليون هكتار في عام 2007 مثلت نحو 36 في المائة من مساحة الأراضي القابلة للزراعة وحوالي 5 في المائة من إجمالي مساحة الدول العربية. ويعود ذلك إلى محدودية وندرة الموارد المائية اللازمة لاستغلال المزيد من الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى التقلبات المناخية وانحسار الأمطار وانتشار الجفاف وتدهور خصائص التربة، حيث تتركز الأملاح وبصفة خاصة في الطبقات السطحية نتيجة التبخر الشديد. وقد انخفضت مساحة الأراضي الزراعية المطرية بنسبة 4.4 في المائة نظراً لانحسار الأمطار وتذبذبها خلال عام 2007. وقد تركز الانخفاض في عدد من الدول العربية الزراعية مثل المغرب وتونس وسورية والجزائر بنسب تراوحت بين 4 في المائة و6 في المائة. وسجلت مساحة الأراضي المروية هي الأخرى انخفاضاً بنسبة 3 في المائة في عام 2007 نظراً لتراجع مساحة الأراضي المروية في كل من مصر والعراق والمغرب والسعودية بنسب تراوحت بين 2 في المائة و12 في المائة. وقد مثلت مساحة الأراضي التي تركت دون استغلال (الأراضي البور) حوالي 30.4 في المائة من مساحة الأراضي الزراعية الموسمية في عام 2007. ويرجع عدم استغلال هذه الأراضي لشح الموارد المائية أو تركها لاستعادة قدرتها على الإنتاج، الملحق (2/3).

بلغت مساحة الأراضي الزراعية المستغلة لزراعة المحاصيل المستديمة حوالي 12 في المائة من مساحة الأراضي المستغلة زراعياً، حيث ازدادت مساحة تلك الأراضي بنسبة 1.9 في المائة في عام 2007. وقد تفاوتت نسبة الزيادة في مساحة الأراضي من دولة إلى أخرى، إذ تراوحت بين 2 في المائة و7 في المائة في السودان وتونس ومصر. وفي المقابل، سجلت مساحة الأراضي الزراعية المستديمة انخفاضاً في كل من الأردن والمغرب والجزائر تراوح بين 0.5

في المائة و3 في المائة، في حين لم يطرأ أي تغيير على مساحة الأراضي الزراعية المستديمة في الدول العربية الأخرى.

المراعي

لم تسجل مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية أي زيادة تذكر في عام 2007 إذ بقيت في حدود 480.8 مليون هكتار. ويعود ثبات مساحة المراعي إلى انخفاض معدلات الأمطار في الدول التي لديها موارد رعوية، بالإضافة إلى الرعي الجائر والمبكر وقلع الشجيرات العلفية. ونتيجة لذلك، فإن حوالي 70 في المائة من مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية تعتبر في حالة فقيرة ومتدهورة. ويقع القسم الأكبر من المراعي الطبيعية في المناطق الجافة وشبه الجافة، وتحديداً بين خطي الأمطار 50 – 200 ملم/السنة في البيئة المتوسطة وبين 50 – 400 ملم/السنة في البيئة المدارية. وتمثل المساحة الرعوية في منطقة المشرق العربي حوالي 2.8 في المائة من مساحة المراعي الإجمالية، مقابل 18.2 في المائة في منطقة المغرب العربي و34.4 في المائة في المنطقة الوسطى. وتتركز المساحة المتبقية والبالغ نسبتها 44.6 في المائة في منطقة شبه الجزيرة العربية. وتساهم المراعي في توفير نحو 60 في المائة من الاحتياجات الغذائية للثروة الحيوانية، وترتفع هذه النسبة في بعض الدول العربية مثل السودان والعراق حيث تصل إلى حوالي 85 في المائة، الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)

المساحة الرعوية في الدول العربية في عام 2007

المنطقة	المساحة الإجمالية (مليون هكتار)	مساحة المراعي (مليون هكتار)	نصيب المنطقة من المراعي (%)
المشرق العربي (1)	72.0	13.3	2.8
المغرب العربي (2)	605.4	87.6	18.2
المنطقة الوسطى (3)	416.9	165.5	34.4
شبه الجزيرة العربية (4)	297.8	214.4	44.6
المجموع	1,392.1	480.8	100.0

(1) الأردن، سوريا، العراق، فلسطين ولبنان.

(2) تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا وموريتانيا.

(3) جيبوتي، السودان، الصومال ومصر.

(4) الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت واليمن.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسكنية في الوطن العربي عام 2008.

الغابات

تفتقر معظم الدول العربية لوجود الغابات فيها نظراً لوقوع معظمها في المناطق الجافة وشبه الجافة، وثمة اهتمام متزايد في الدول العربية بدور الغابات ووظائفها المتعددة في المجالات الإنتاجية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية باعتبارها

عنصراً حيوياً ومكماً ومتكاملاً مع النشاط الزراعي والتنمية الريفية بمفهومها الشامل. ويأتي دور الغابات البيئي في المقدمة في المنطقة العربية التي تتعرض لخطر التصحر، إلى جانب مساهمة الغابات في تثبيت التربة وتحسين بنيتها وإغنائها بالمواد العضوية. وتأتي الغابات، وبخاصة الاستوائية منها، المجمعات النباتية والحيوانية الطبيعية الغنية بالاحتمالات الوراثية وذات القيمة الحيوية البالغة الأهمية في تحسين المحاصيل المزروعة. وقد تراجعت مساحة الغابات في الدول العربية بنسبة 0.1 في المائة في عام 2007 لتبلغ 93.2 مليون هكتار تمثل حوالي 6.7 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية. ويتركز حوالي 95 في المائة من الغابات في ست دول عربية هي السودان الذي يستحوذ على 78 في المائة من مساحة الغابات في الدول العربية، تليه الجزائر والمغرب والصومال وموريتانيا واليمن. وتتعرض الغابات في الدول العربية لانتهاكات عديدة كالاستغلال التجاري الجائر، والإزالة والتحطيب، وغياب الإرشاد الحراجي، وعدم تجديد الغابات ورعايتها، وزيادة انجراف الأراضي إلى جانب الجفاف وعدم وجود خطط وطنية لاستغلالها وتطويرها بصفة مستدامة مما ساهم في انحسار مساحاتها في بعض الدول العربية كالسودان. ويبلغ المعدل السنوي لإزالة الغابات في الدول العربية حوالي 1.3 في المائة من مساحة الغابات الإجمالية، ويعتبر هذا معدلاً مرتفعاً بالمقارنة مع المعدلات العالمية التي لا تتجاوز 0.2 في المائة سنوياً.

وفي إطار سعي الدول العربية لوقف تدهور الغابات والأراضي الرعوية وتنميتها، فقد تركزت جهودها على تنفيذ برامج متعددة لهذا الغرض شملت خطط التوعية في الوسط الريفي لوقف التعدي على المراعي والغابات، وتشجيع زراعة الأصناف ذات الإنتاجية المرتفعة التي تتكيف مع الظروف البيئية، وتنظيم استغلال المراعي والغابات، ومنع الرعي في مراحل الزراعة والتشجير. إلا أن تلك الجهود والبرامج واجهتها معوقات ترتبط بالسياسات المطبقة، والقوانين والتشريعات القائمة، إلى جانب النزاع على ملكية الأراضي وضعف القدرات الفنية وبرامج الإرشاد الزراعي، بالإضافة إلى عدم توفير الحزم التقنية للبيئات المستهدفة في إطار عمليات استصلاح الأراضي.

الموارد المائية

تقع الدول العربية ضمن المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة، إذ تعتبر من المناطق ذات الموارد المائية الشحيحة بالمقارنة مع بقية المناطق في العالم من حيث نصيب وحدة المساحة أو من حيث نصيب الفرد منها. وتتوزع الموارد المائية في الدول العربية بين المياه السطحية المتجددة والمخزون المائي الجوفي الذي يتجدد بكميات قليلة سنوياً وتقدر جميعها بحوالي 338 مليار م³ في السنة، بالإضافة إلى كميات الموارد المائية غير التقليدية وهي مياه التحلية والتنقية والتي تقدر بحوالي 10.6 مليار م³ في السنة.

وتشكل الأمطار أهم مصدر للمياه السطحية المتجددة، حيث يبلغ معدل سقوط الأمطار في الدول العربية حوالي 2,282 مليار م³ في السنة. ويتصف هطول الأمطار في الدول العربية بالتذبذب وعدم الانتظام مما يجعل المناطق التي تعتمد على الزراعة المطرية عرضة للجفاف إلى جانب ارتفاع نسبة الفاقد من هذه الأمطار بسبب التبخر حيث تصل هذه

النسبة إلى حوالي 80 في المائة الأمر الذي يؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي. ويتلقى حوالي ثلثي مساحة الدول العربية هطولاً مطرياً يبلغ حوالي 100 ملم في السنة وتقدر كمياته بنحو 327 مليار م³ في السنة، بينما يتلقى حوالي 15 في المائة من إجمالي مساحة الدول العربية معدلات مطرية تتراوح بين 100 ملم و300 ملم في السنة ويقدر حجمها بحوالي 440 مليار م³ بما يعادل حوالي 19 في المائة من هطول الأمطار. أما ما تبقى من المساحة فيتلقى أمطاراً تزيد عن 300 ملم في السنة ويبلغ مجموع تساقط الأمطار فيها حوالي 1515 مليار م³ في السنة أي حوالي ثلثي الوارد المائي المطري. ويبين توزيع الأمطار على المناطق البيئية في الدول العربية أن المنطقة الوسطى تحظى بأكبر نسبة من إجمالي الهطول المطري في الدول العربية، بينما تحصل منطقة المشرق العربي على أقلها، الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)
نصيب المناطق البيئية في الدول العربية من الأمطار السنوية

المنطقة	مليار م ³ / السنة	نصيب المنطقة من الأمطار (%)
المشرق العربي	178	7.8
المغرب العربي	588	25.8
المنطقة الوسطى	1,305	57.2
شبه الجزيرة العربية	211	9.2
المجموع	2,282	100.0

ملاحظة : تعريف المناطق كما في الجدول رقم (2) من هذا الفصل.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة أساليب استرداد تكلفة إتاحة مياه الري 2006.

وتتسم كفاءة استخدامات الموارد المائية في الدول العربية بانخفاض مستوياتها، إذ لا تتجاوز الكميات المستخدمة سنوياً من الموارد المائية 50 في المائة بينما يذهب الباقي هدراً، بالرغم من الجهود التي تبذلها الدول العربية لزيادة الكميات المتاحة للأغراض الزراعية كبناء السدود والخزانات وقنوات الري وحفر الآبار. ويعتبر الري السطحي التقليدي العامل الأساسي في انخفاض كفاءة استخدام المياه في الزراعة، إلى جانب تدني مستويات التشغيل والصيانة لمنشآت الري.

الموارد البشرية في القطاع الزراعي

القوى العاملة في الزراعة

بلغت نسبة السكان الزراعيين حوالي 27.8 في المائة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2007 مقارنة بنحو 32.3 في المائة في عام 2000. ويعود هذا التراجع إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدن بسبب تدني مستوى الخدمات الأساسية وانخفاض مستوى المعيشة في الريف وعدم توفر فرص عمل كافية. وقد شكلت العمالة الزراعية حوالي 25.4 في المائة من العمالة الكلية في الدول العربية، في عام 2007 مقارنة مع حوالي 31.8 في المائة في عام

2000، نتيجة نزوح العمالة من هذا النشاط نظراً لتدني مستوى الأجور، وارتباط العمل بالنشاط الموسمي للإنتاج الزراعي الذي يعتمد على الظروف المناخية. وتتفاوت نسبة المشتغلين في الزراعة إلى عدد العمالة الكلية من دولة إلى أخرى. فقد بلغت هذه النسبة في جيبوتي 75.2 في المائة في عام 2007، وفي موريتانيا 52 في المائة، وفي السودان 44.1 في المائة، وفي المغرب 37.5 في المائة، وتراوح بين 31 في المائة و22 في المائة في كل من مصر وعمان واليمن والجزائر. وجاءت نسبة العاملين الزراعيين دون 20 في المائة من العمالة الكلية في بقية الدول العربية في عام 2007، الملحق (3/3).

وعلى صعيد حصة العامل الزراعي من الناتج الزراعي، فقد ارتفعت في الدول العربية بنسبة 7.6 في المائة في عام 2007 لتصل إلى 3,602 دولار. وتتفاوت هذه الحصة بشكل كبير بين الدول العربية، فقد بلغ أعلاها في لبنان بواقع 55,410 دولار في عام 2007 نظراً لانخفاض نسبة العاملين في القطاع الزراعي، والتوسع في استخدام المكننة الزراعية ووسائل الإنتاج الزراعي الحديثة. وتراوح حصة العامل الزراعي من الناتج الزراعي بين 1,977 دولار و8,879 دولار في كل من المغرب والسودان ومصر والعراق والجزائر وتونس وسورية. وترتفع هذه الحصة في دول مجلس التعاون الخليجي حيث تراوحت بين 1,867 دولار في عمان و17,326 دولار في السعودية في عام 2007، بينما بلغت 17,414 دولار في ليبيا. وقد جاءت حصة العامل الزراعي من الناتج في القطاع الزراعي بين 101 دولار و5,757 دولار في الدول العربية ذات الموارد الزراعية المحدودة نسبياً مثل جيبوتي وموريتانيا واليمن والأردن. وترجع أسباب انخفاض حصة العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في عدد من الدول العربية ذات كثافة الموارد الزراعية كالمغرب ومصر والعراق والسودان إلى ارتفاع عدد العاملين في القطاع نظراً لتدني استخدام المكننة الحديثة في النشاطات الإنتاجية الزراعية المختلفة، الملحق (4/3).

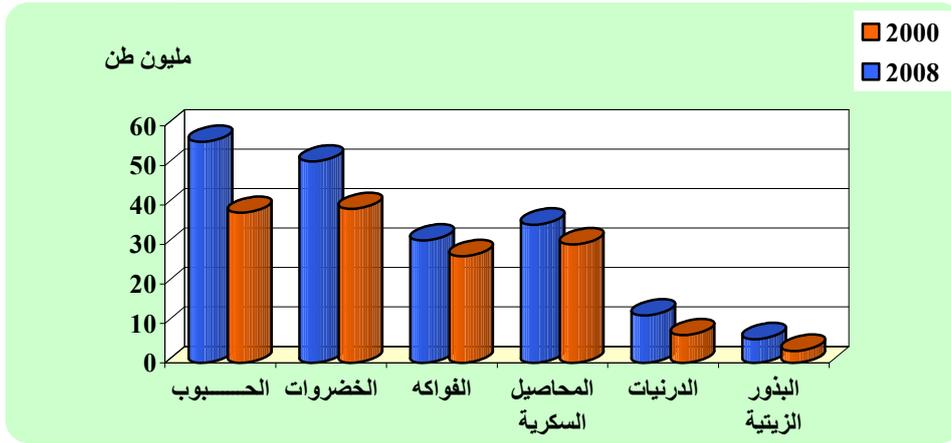
وفيما يتعلق بالكفاءة الاقتصادية الزراعية، وهي حصة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى حصة العمالة الزراعية في العمالة الكلية فقد بقي مستواها ثابتاً عند 0.24 خلال الفترة 2004-2007. غير أن الكفاءة الاقتصادية الزراعية تتفاوت بشكل ملموس من دولة عربية إلى أخرى.

الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي في الدول العربية

الإنتاج النباتي: سجل الإنتاج النباتي في الدول العربية نمواً بنسبة 5.5 في المائة في عام 2008 نظراً لزيادة المساحة المحصولية لمجموعة الحبوب بنسبة 9.1 في المائة، التي تشغل حوالي ثلثي المساحة المحصولية الإجمالية للدول العربية. كما يعود هذا التحسن إلى الظروف المناخية المواتية وبوجه خاص في دول المغرب العربي وارتفاع معدلات سقوط الأمطار وانتظامها. وتدل تقديرات الإنتاج الزراعي لعام 2008 أن إنتاج معظم محاصيل الحبوب قد سجل زيادة بالمقارنة مع العام السابق حيث زاد إنتاجها بنسبة 11.1 في المائة. وقد سجل إنتاج القمح زيادة بنسبة 15.3 في المائة نظراً لزيادة المساحة المحصولية بنسبة 8 في المائة وتحسن مستوى الغلة بنسبة 6.8 في المائة، حيث انحصرت تلك

الزيادة في عدد من الدول العربية المنتجة للقمح مثل المغرب وسورية وتونس. كما حقق إنتاج الشعير زيادة بنسبة 17.1 في المائة، وسجلت المحاصيل الأخرى تطورات متباينة في عام 2008، الملحق (5/3) والشكل (1).

الشكل (1) : تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسية في الدول العربية لعامي 2008 و2000



المصدر : الملحق (5/3).

وقد جاءت نسب النمو الجيدة في إنتاج بعض المجموعات المحصولية نتيجة لتحسن الغلة في إطار الجهود التي تبذلها الدول العربية لتحقيق مستويات مقبولة للأمن الغذائي، وذلك بالتركيز على التوسع الرأسي باستخدام التقنيات المتطورة والاهتمام بالخدمات المساندة للإنتاج من بحوث تطبيقية وإرشاد. ويعتبر تقلب وعدم استقرار الإنتاج الزراعي في الدول العربية وبالتالي عدم استقرار دخل العامل الزراعي، حافزاً قوياً للاستفادة من ثورة التقنية الحيوية في مجال ابتكار واستنباط أصناف ذات إنتاجية عالية وقادرة على تحمل ظروف الجفاف السائد في المنطقة العربية إلى جانب الاهتمام بالتخطيط الزراعي واختيار التركيبات المحصولية.

الإنتاج الحيواني : تتصف تربية الحيوان في الدول العربية بالتنوع حيث تتواجد النظم التقليدية (الرعية) التي تتلاءم مع الحيازات الزراعية الفلاحية التقليدية الصغيرة الواسعة الانتشار إلى جانب النظم الحديثة للتربية والإنتاج المكثف التجاري الذي يتسع ويتطور بشكل ملحوظ ويحقق نتائج اقتصادية بارزة أدت إلى تخفيض العجز في المنتجات الغذائية من اللحوم بشقيها الحمراء والبيضاء والبيض. وتساهم تربية الحيوان في زيادة فرص التشغيل المفيد وبوجه خاص للنساء في الريف وفي تخفيف البطالة الموسمية والمقنعة، وتجعل من النشاط الزراعي أكثر انتظاماً وأقل موسمية وأوفر دخلاً. وقد حقق الإنتاج الحيواني في الدول العربية نمواً بلغت نسبته 2 في المائة في عام 2008. وسجلت معظم المنتجات الحيوانية تطورات ايجابية في عام 2008، حيث ازدادت أعداد الأبقار والجاموس بنسبة 1.1 في المائة، والأغنام والماعز بنسبة 2 في المائة. ويعود هذا التحسن إلى السياسات الحكومية التي أصبحت تنتهج مبدأ تشجيع القطاع الخاص لإقامة المشاريع الزراعية الحديثة في مجال الثروة الحيوانية، هذا إلى جانب انتشار أساليب التربية الحديثة على

نطاق واسع للحد من الفجوة الغذائية وفي مقدمتها تقديم الرعاية البيطرية، وتطبيق أساليب الإكثار الحديثة وتعزيز الإرشاد الزراعي في هذا المجال. ومن جانب آخر سجلت المنتجات الحيوانية زيادة تراوحت بين 0.8 في المائة في اللحوم و5 في المائة في الألبان. وفي المقابل، انخفض إنتاج البيض بنسبة 4.6 في المائة نظراً لتراجع إنتاج الدول العربية المنتجة الرئيسية بسبب تفشي مرض أنفلونزا الطيور مما أضطر العديد منها إلى التخلص من أعداد كبيرة من الطيور تجنباً لانتشار المرض واستيطانه في المنطقة العربية، الملحق (6/3) والجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)
تطور الإنتاج الحيواني في الدول العربية
لعامي 2007 و2008

(ألف طن)							
معدل النمو (%) 2008-2007	2008	2007	البيان	معدل النمو (%) 2008-2007	2008	2007	
1.5	4,274	4,211	لحوم حمراء	1.1	67,392	66,632	الأبقار والجاموس ⁽¹⁾
0.3-	2,802	2,810	لحوم بيضاء	2.0	312,189	306,213	الأغنام والماعز ⁽¹⁾
5.0	25,828	24,607	الألبان	3.1	15,711	15,232	الإبل ⁽¹⁾
4.6-	1,367	1,434	البيض	0.8	7,076	7,021	اللحوم

(1) بالألف رأس.
المصدر: الملحق (6/3).

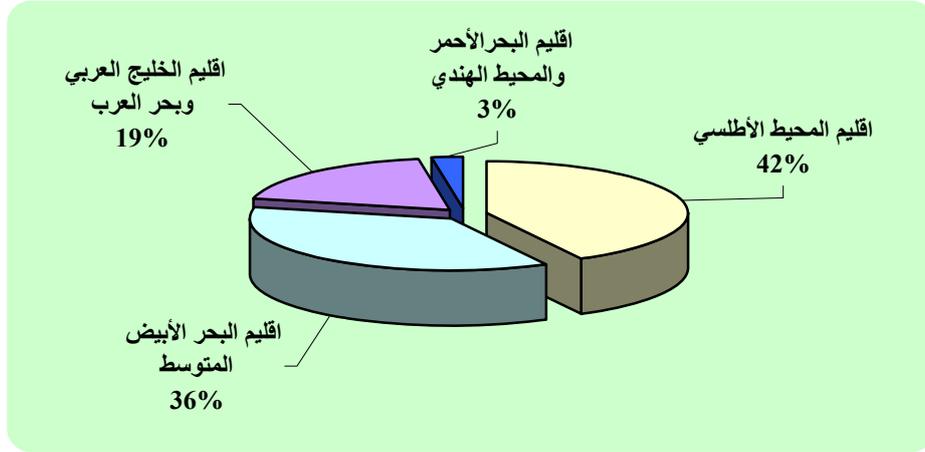
تعتبر إنتاجية الأغنام والماعز في الدول العربية جيدة بالمقارنة مع المستويات العالمية حيث تتجاوزها بنسبة الثلث، في حين تتسم إنتاجية اللحوم والألبان بالضعف إذ تعادل 32 في المائة من مستوى الإنتاجية في استراليا و20 في المائة من مستواها في أمريكا و15 في المائة من مستواها في أوروبا. ويرجع هذا الأداء المتواضع إلى ضعف الإدارة والإمكانات المالية، إلى جانب تدني القدرات الفنية للأيدي العاملة وضعف الرعاية الصحية، وعدم تحسين التراكم الوراثية للأصناف المحلية لزيادة نسبة الإخصاب وإكثار الأصناف ذات الإنتاجية العالية التي تتكيف مع الظروف البيئية المحلية.

الإنتاج السمكي : تتميز الدول العربية بموقعها الذي يزخر بالموارد السمكية الغنية. وتتسم مصادر الإنتاج السمكي في الدول العربية بالتعدد حيث السواحل البحرية والأنهار والمسطحات المائية. ويبلغ طول السواحل البحرية العربية حوالي 22.4 ألف كيلومتر تتواجد ضمن أربعة أقاليم هي المحيط الأطلسي، والبحر الأبيض المتوسط، والخليج العربي وبحر العرب، والبحر الأحمر والمحيط الهندي⁽¹⁾. وقد ازداد الإنتاج السمكي في الدول العربية بنسبة 5.4 في المائة في عام 2008 ليصل إلى حوالي 3.6 مليون طن. ويمثل هذا الإنتاج حوالي 70 في المائة من الطاقة الإنتاجية الممكنة وحوالي 45 في المائة من حجم المخزون. وتبلغ حصة الصيد البحري حوالي 85 في المائة من إجمالي الإنتاج في الدول العربية، مقابل 15 في المائة للصيد النهري والاستزراع.

(1) يشمل إقليم المحيط الأطلسي المغرب وموريتانيا، وإقليم البحر الأبيض المتوسط مصر وليبيا وتونس والجزائر، ويضم إقليم الخليج العربي وبحر العرب الإمارات والبحرين والسعودية والعراق وعمان وقطر والكويت واليمن. أما إقليم البحر الأحمر والمحيط الهندي فيضم الأردن وجيبوتي والسودان والصومال.

يتفاوت الإنتاج السمكي من دولة عربية إلى أخرى، ولكنه يتركز في مصر والمغرب وموريتانيا. وقد بلغت حصة مصر 27 في المائة من الإنتاج السمكي العربي في عام 2008، والمغرب 23.2 في المائة، وموريتانيا 19 في المائة. وقد بلغت حصة إقليم المحيط الأطلسي حوالي 42 في المائة من الإنتاج السمكي العربي في عام 2008، تلتها حصة إقليم البحر الأبيض المتوسط بحوالي 36 في المائة، في حين بلغت حصة إقليم الخليج العربي وبحر العرب وإقليم البحر الأحمر والمحيط الهندي حوالي 19 في المائة و3 في المائة على التوالي. وبالرغم من الزيادة التي تحققت في الإنتاج السمكي العربي إلا أن هناك تراجعاً في الإنتاج في خمس دول عربية تراوح بين 2.3 في المائة في الإمارات و19.8 في المائة في السعودية، الملحق (7/3) والشكل (2).

الشكل (2) : الانتاج السمكي في الدول العربية حسب الأقاليم 2008



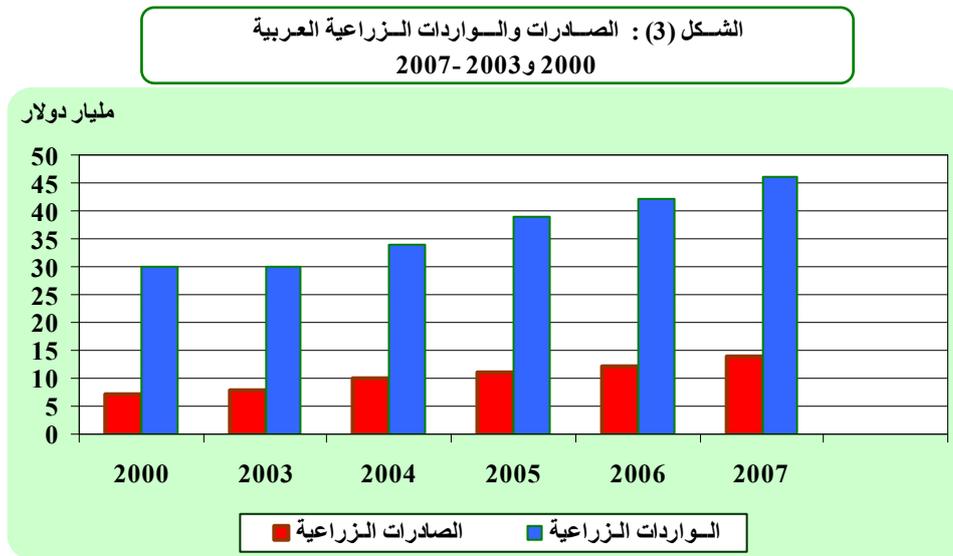
المصدر : الملحق (7/3).

وتبرز عدة معوقات تحد من إحداث تطوير كبير في الإنتاج السمكي يتمثل أهمها في استمرار الاعتماد على أساليب الصيد التقليدية غير الحديثة، وضعف القدرات الفنية للكوادر العاملة في القطاع، والظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة للصيادين، وضعف حجم الاستثمار العام والخاص في هذا النشاط، وضعف مرافق الخدمات التسويقية. وهناك مجالات واسعة لتعظيم الاستفادة والاستغلال الأمثل لهذا المورد من خلال تطوير تقنيات الصيد البحري، وتطوير أنشطة محطات البحوث لإدخال أصناف تتكيف مع الظروف البيئية وذات إنتاجية مرتفعة، إلى جانب توفير القروض الميسرة للصيادين، وإقامة البنية التحتية الضرورية من مخازن تبريد وتخزين وتغليف وتعليب.

التجارة الزراعية العربية

نمت قيمة الصادرات الزراعية العربية بنسبة 14.9 في المائة في عام 2007 في حين سجلت قيمة الواردات الزراعية نمواً نسبته 20.5 في المائة. وعلى الرغم من النمو الجيد في قيمة الصادرات الزراعية العربية، إلا أن العجز في التجارة

الزراعية العربية ارتفع بنحو 23 في المائة في عام 2007. وتعود الزيادة في العجز إلى ارتفاع كلفة الواردات الزراعية نظراً لارتفاع أسعار السلع الزراعية في الأسواق العالمية بسبب نقص الإمدادات وتراجع إنتاج بعض المحاصيل الزراعية في مقدمتها الحبوب. وفي المقابل، ارتفعت تغطية الصادرات الزراعية العربية للواردات الزراعية العربية من 29 في المائة في عام 2006 إلى 30 في المائة في عام 2007، الملحق (8/3) والجدول رقم (5) والشكل (2).



المصدر : الملحق (8/3).

**الجدول رقم (5)
الصادرات والواردات الزراعية العربية
2000 و 2003-2007**

(مليار دولار)

النمو (%) 2007-2006	2007	2006	2005	2004	2003	2000	
14.9	13.6	11.8	11.2	10.3	8.0	6.9	الصادرات الزراعية
20.5	50.6	42.0	39.3	34.2	29.9	30.0	الواردات الزراعية
22.8	37.0	30.1	28.1	23.9	21.9	23.1	العجز (صافي الواردات الزراعية)
	26.9	28.1	28.5	30.0	26.7	23.0	نسبة الصادرات إلى الواردات (%)

المصدر: الملحق (8/3).

حققت معظم الدول العربية نمواً في قيمة صادراتها الزراعية في عام 2007 باستثناء كل من السودان والأردن واليمن التي شهدت تراجعاً ملموساً، وكل من قطر وليبيا وموريتانيا التي استقرت قيمة صادراتها الزراعية. وقد ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية للسعودية بنسبة 42.3 في المائة في عام 2007، ومصر بنسبة 38.2 في المائة وسورية بنسبة 21.7 في المائة. وقد مثلت الصادرات الزراعية لتونس والسعودية وسورية ومصر والمغرب 68 في المائة من قيمة

الصادرات الزراعية العربية في عام 2007. ويعود التحسن في صادرات الدول العربية إلى الاستمرار في تطبيق السياسات الزراعية الهادفة إلى تحسين البنى التحتية وإدارة المزارع، بالإضافة إلى السياسات السعرية والمالية التي تهدف إلى حماية المنتجين ورفع مقدراتهم، ورفع القيود وتطوير قنوات وآليات التسويق، ووضع الحوافز التشجيعية للتصدير.

وسجلت قيمة الواردات الزراعية في معظم الدول العربية المستوردة الرئيسية مثل مصر والجزائر والإمارات والمغرب زيادة في عام 2007 تراوحت بين 9.4 في المائة في الإمارات و33.7 في المائة في مصر. وقد شكلت الواردات الزراعية للسعودية والجزائر ومصر والإمارات مجتمعة حوالي نصف قيمة الواردات الزراعية العربية في عام 2007.

وفيما يتعلق بصافي الواردات الزراعية العربية، فقد ارتفع بنسبة 22.5 في المائة في عام 2007 ليلعب 37 مليار دولار. وقد شكل صافي الواردات الزراعية لدول مجلس التعاون 43.3 في المائة من صافي الواردات الزراعية العربية. وانفردت سورية وتونس بين الدول العربية في تحقيق فائض في ميزانها التجاري الزراعي بلغ 327 مليون دولار و143 مليون دولار على التوالي في عام 2007.

التجارة الزراعية العربية البينية

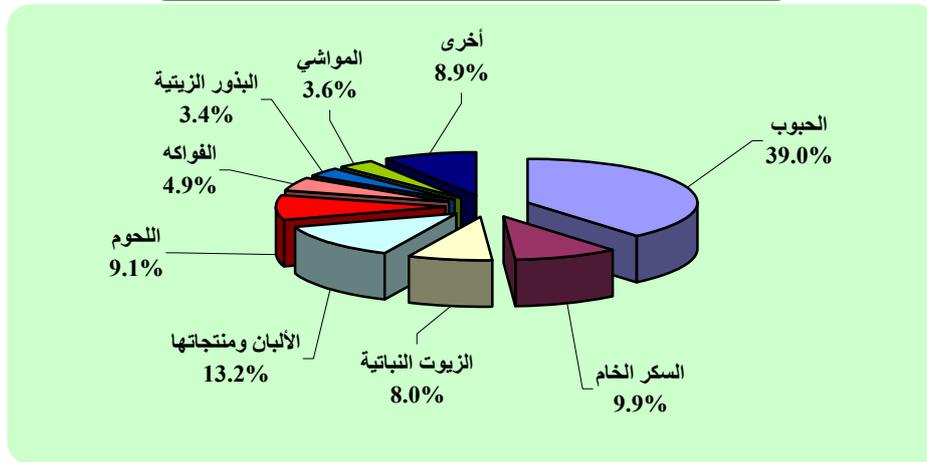
شكلت الصادرات الزراعية العربية البينية حوالي 35.2 في المائة من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية العربية في عام 2007. وتتباين الدول العربية فيما يتعلق بالأهمية النسبية للتجارة البينية الزراعية من إجمالي التجارة. فقد سجلت معظم الدول العربية تراجعاً في حجم صادراتها البينية الزراعية في عام 2007، باستثناء ثلاث دول هي الجزائر والمغرب واليمن. ويعود هذا التراجع إلى اتجاه الصادرات الزراعية العربية إلى دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في إطار نظام المعاملة التفضيلية للصادرات الزراعية لتلك الدول. وتتصدر سورية والأردن وعمان وقطر واليمن ومصر قائمة الدول العربية المصدرة للمنتجات الزراعية في الأسواق العربية. وعلى صعيد الواردات الزراعية العربية البينية، فقد بلغت نسبتها حوالي 11.3 في المائة من إجمالي قيمة الواردات الزراعية العربية في عام 2007. وتتفاوت هذه النسبة من دولة إلى أخرى إذ تتراوح بين 1.5 في المائة في السودان و70.9 في المائة في قطر، الملحق (9/3).

التجارة العربية في السلع الغذائية الرئيسية

الواردات من السلع الغذائية : سجلت قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية زيادة بنسبة 17.8 في المائة في عام 2007 لتبلغ 34.2 مليار دولار جراء ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية. وقد شكلت واردات الدول العربية من السلع الغذائية الرئيسية حوالي 73.6 في المائة من إجمالي قيمة الواردات الزراعية العربية في عام 2007. ويستأثر عدد

محدود من الدول العربية بنسبة كبيرة من واردات السلع الغذائية الرئيسية وفي مقدمتها مصر والسعودية والإمارات والجزائر. وتشير البيانات أن هناك مجموعة من السلع انخفضت تكلفتها وكميات الواردات منها في عام 2007 وتشمل البقوليات والأبقار. أما المجموعة الثانية فقد انخفضت فيها الكميات المستوردة وارتفعت تكلفتها وتشمل الزيوت النباتية والبيض والأسماك. وتضم المجموعة الأخيرة الحبوب والبطاطس والسكر والبنور الزيتية والخضروات والفواكه والأغنام واللحوم والألبان حيث سجلت ارتفاعاً من حيث الكميات والقيمة إلا أن الارتفاع في القيمة كان أكبر بكثير حيث تراوح بين 66.5 في المائة في البطاطس و6.5 في المائة في الخضروات. وتمثل قيمة الواردات من مجموعة الحبوب حوالي 39 في المائة من مجمل الواردات العربية من السلع الغذائية الرئيسية، إذ ما زالت تحتل المركز الأول في قائمة الواردات العربية الغذائية من حيث الكميات والقيمة، يليها الألبان بنسبة 13.2 في المائة، ثم السكر بنسبة 9.9 في المائة، الملحق (10/3) والشكل (4).

الشكل (4) : هيكل الواردات العربية من السلع الغذائية الرئيسية 2007



المصدر : الملحق (10/3).

الصادرات من السلع الغذائية الرئيسية : ارتفعت قيمة الصادرات العربية من السلع الغذائية الرئيسية بنسبة 4 في المائة في عام 2007 لتبلغ 10.1 مليار دولار. وتتصدر مجموعة السلع التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها وتحقق مستويات مقبولة من الاكتفاء الذاتي قائمة الصادرات الغذائية العربية، في مقدمتها الأسماك والخضروات والفواكه والبيض. وسجلت صادرات المجموعات السلعية تطورات متباينة في عام 2007 إذ انخفضت قيمة الصادرات من البذور الزيتية والخضروات والأبقار والبيض وتراوح التراجع بين 1.3 في المائة في الأبقار و25.9 في المائة في الخضروات. وفي المقابل، ارتفعت قيمة صادرات الحبوب والبطاطس والسكر والبقوليات والزيوت النباتية واللحوم والفواكه والألبان والأسماك وتراوحت الزيادة بين 84.6 في المائة في البقوليات و2.2 في المائة في الأغنام.

الصادرات والواردات السمكية : سجلت الصادرات السمكية نمواً بنسبة 21.6 في المائة من حيث القيمة في عام 2007 لتصل إلى 2.4 مليار دولار، ونمواً بنسبة 6.8 في المائة من حيث الكمية. ويعود هذا النمو إلى ارتفاع أسعار الأسماك في الأسواق العالمية وزيادة قيمة الصادرات السمكية لموريتانيا بنسبة 112.3 في المائة واليمن بنسبة 40.9 في المائة والمغرب بنسبة 18.3 في المائة، وتونس بنسبة 3.1 في المائة نظراً لتحديث مرافق الصيد وبوجه خاص في اليمن وموريتانيا. وقد شكلت قيمة صادرات المغرب من الأسماك حوالي 60 في المائة من الصادرات السمكية الإجمالية للدول العربية في عام 2007، تلتها موريتانيا بنسبة 11.7 ثم اليمن بنسبة 8.2 في المائة، الملحق (11/3).

وعلى صعيد الواردات السمكية العربية، فقد ارتفعت قيمتها بنسبة 17 في المائة في عام 2007 لتبلغ حوالي مليار دولار، في حين تراجع كمياتها بنسبة 2 في المائة. وقد تفاوتت واردات الدول العربية من الأسماك حيث ارتفعت قيمتها في بعض الدول العربية المستوردة الرئيسية في عام 2007 مثل مصر والإمارات، وتراوحت نسبة الزيادة بين 13 في المائة في السعودية و35 في المائة في مصر. أما في الدول العربية الأخرى، فقد تراوحت تلك الزيادة بين 9.1 في المائة في سورية و46.5 في المائة في قطر، بينما تراجعت قيمة الواردات السمكية للجزائر بنسبة 25.2 في المائة وحافظت كل من السعودية ولبنان على مستواها. وتتصدر الإمارات ومصر والسعودية الدول العربية المستوردة للأسماك حيث شكلت وارداتها السمكية 57.6 في المائة من إجمالي واردات الدول العربية من الأسماك في عام 2007. ويتميز التبادل التجاري بين الدول العربية بصغر الحجم إذ يتجه أكثر من 80 في المائة من صادرات الدول العربية المنتجة الرئيسية للأسماك (المغرب وموريتانيا) إلى الدول الأوروبية، نظراً للنقص في خدمات النقل بين الدول العربية.

العجز الغذائي العربي

ارتفعت قيمة الفجوة الغذائية العربية بنسبة 29.3 في المائة في عام 2007 لتبلغ 23.8 مليار دولار. ويرتبط ارتفاع أو انخفاض هذه الفجوة بالإنتاج الزراعي، الذي يغلب عليه صفة التذبذب نظراً لارتباطه بالظروف المناخية وكميات هطول الأمطار، وأسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية وحجم الاستهلاك والطلب. وتمثل قيمة الفجوة في مجموعة الحبوب حوالي 55 في المائة من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية. وتحتل مجموعة الألبان ومنتجاتها المرتبة الثانية من حيث الترتيب، إذ تمثل قيمة الفجوة فيها حوالي 16.6 في المائة يليها السكر واللحوم والزيت والشحوم، الملحق (12/3).

الاكتفاء الذاتي الغذائي

حقق الإنتاج الزراعي نمواً بنسبة 2 في المائة في عام 2007، في حين ارتفع الطلب على السلع الزراعية بنسبة 5.5 في المائة. وقد أدى هذا التفاوت بين معدل نمو الإنتاج الزراعي والطلب على السلع الغذائية إلى انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية الأساسية في مقدمتها الحبوب، إذ انخفضت نسبة الاكتفاء منها من 54.9 في المائة في عام 2006 إلى حوالي 47.8 في المائة في عام 2007، نظراً لانخفاض الإنتاج منها بنسبة 14.5 في المائة. ومن بين

مجموعة الحبوب، فقد انخفضت نسبة الاكتفاء في القمح من 57.3 في المائة إلى 46.8 في المائة خلال نفس الفترة، والشعير من 39.4 في المائة إلى 29.7 في المائة نظراً لانخفاض الإنتاج منه وتزايد الطلب عليه كعلف حيواني جراء التوسع في إقامة مشاريع الثروة الحيوانية. وفي المقابل، سجلت مجموعات أخرى زيادة في نسب الاكتفاء الذاتي وفي مقدمتها البقوليات والزيوت، بينما سجلت مجموعات أخرى مستويات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي كالفواكه والبيض والبطاطس. أما الأسماك والخضروات، فقد استمرت في تحقيق اكتفاء ذاتي، وارتفعت قيمة الفائض فيهما في عام 2007، الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6)
نسب الاكتفاء الذاتي الغذائي
لعامي 2006 و2007

نسبة الاكتفاء %		السلعة	نسبة الاكتفاء %		السلعة
2007	2006		2007	2006	
37.9	28.6	الزيوت	47.9	54.9	الحبوب
101.8	101.4	الخضراوات	46.8	57.3	(القمح)
96.4	97.3	الفواكه	29.7	39.4	(الشعير)
80.1	81.0	اللحوم	73.4	74.1	(الأرز)
69.8	69.8	الألبان	99.2	100.7	البطاطس
96.2	95.5	البيض	29.3	30.6	السكر
104.9	102.8	الأسماك	64.9	59.0	البقوليات

المصدر: الملحق (12/3).

إن مسار التنمية الزراعية العربية ينذر بمزيد من الاعتماد على المصادر الخارجية في تأمين الاحتياجات من السلع الغذائية الأساسية وفي مقدمتها الحبوب والزيوت، ويتوقع أن تزداد الفجوة اتساعاً من حيث قيمتها أو كمياتها. ويتمثل محور تطوير الإنتاج الزراعي في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمالية، ووضع خطط مشتركة لإقامة المشروعات الزراعية المشتركة في مجال مستلزمات الإنتاج الزراعي والتطوير التقني، وتعزيز التكامل الزراعي العربي بما ينسجم مع اقتصاد السوق وتحرير التجارة للاستفادة من المزايا والاستثناءات التي تتيحها الاتفاقات التجارية الدولية.